مخطوطات علماء الجزائر في علم النّحو، دراسة في مخطوط "حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك في النّحو" للحسن بن يوسف التّلمسانيّ الزَّيّاتيّ (ت: 1023هـ).

Manuscripts of Algerian Scholars in the Science of Grammar: A Study of the Manuscript "Commentary on the Explanation of Al-Makkudi on Ibn Malik's Alfiyyah in Grammar" by Al-Hassan ibn Yusuf Al-Tlemceni Al-Zayyati (d. 1023 AH).

د.حمزة رقيق*

المركز الجامعيّ عبد الله مرسلي-تيبازة (الجزائر)، reguieg.hamza@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/02 تاريخ القبول: 2025/10/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثيّة إلى التّعريف بأحد علماء تلمسان؛ ألا وهو أبو الطّيّب الحسن بن يوسف ابن مهديّ العبد واديّ التّلمسانيّ الزَّيّاتيّ، (ت: 1023هـ)، فقيه نحويّ لغويّ أصله من بني عبد الواد، بتلمسان، ثمّ نزل بفاس.

كما تسعى إلى بيان جهوده ومشاركاته في علوم اللّغة العربيّة عامّة، وفي خدمة ألفيَّة ابن مالك في النّحو خاصّة، إذ المخطوط الّتي بين أيدينا نادر في بابه، هو -كما ذكر الزّركلي- حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك، بحيث سيسعى البحث إلى التّعريف بالحسن بن يوسف الزَّيّاتيّ، وبالمخطوطة وبنُسَخها، وبالكتاب "حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك"، وإلى بيان قيمته العلميّة.

كلمات مفتاحية: علم النَّحو، الجزائريّون، حاشية، ألفيَّة ابن مالك، المكُّودي، الحسن الزَّيّاتيّ.

Abstract:

This research paper aims to introduce one of the scholars of Tlemcen, namely Abu al-Tayyib al-Hasan ibn Yusuf ibn Mahdi al-Abd Wadi al-Tlemceni al-Ziyati (d. 1023 AH), a jurist, grammarian, and linguist originally from the Banu Abd al-Wad in Tlemcen, who later settled in Fez.

It also seeks to highlight his efforts and contributions in the field of language in general, and specifically in the service of Ibn Malik's Alfiyyah in grammar, as the manuscript we have is rare in its category. It is, as mentioned by al-Zarkali, a commentary on the Mukudi's explanation of Ibn Malik's Alfiyyah. The research will aim to introduce al-Hasan ibn Yusuf al-Ziyati, the manuscript and its copies, and the book "Commentary on Mukudi's Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah," and to clarify its scientific value.

Keywords: Grammar, Algerians, margin notes, Alfiya of Ibn Malik, Al-Makoudi, Al-Hassan Al-Zayyati.

---

* د.حمزة رقيق

1. مقدمة:

تُعدُّ ألفيَّة ابن مالك في النّحو والصّرف من أَجَلِّ الكتب الّتي اعتنى بها العلماء شرحًا واختصارا وتحشية وتقييدا وتقريرا، ويُعدّ شرّح الشّيخ أبي زيد المكُّودي (ت: 807هـ) عمدةَ الشُّروح عليها عند أهل المغرب العربيّ، كما يعدّ أوّلَ شرحٍ مغربيّ عليها، فاعتنى به العلماء عنايةً كبيرة، فوضعوا عليه الحواشي والتّقريرات والتّقييدات، وفي هذا البحث سنحاول كشف اللّثام عن إحدى الحواشي النادرة عليه، وهي حاشية لأحد العلماء من تلمسان.

تهدف هذه الورقة البحثيّة إلى التّعريف بأحد علماء تلمسان؛ ألا وهو أبو الطّيّب الحسن بن يوسف ابن مهديّ العبدواديّ التّلمسانيّ الزّيّاتيّ (ت: 1023هـ).

كما تسعى إلى بيان جهوده ومشاركاته في علوم اللّغة، من خلال خدمته لألفيَّة ابن مالك، إذ المخطوط الّذي بين أيدينا نادر في بابه، هو –كما ذكر الزّركلي– حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك، بحيث سيركّز البحث على ثلاثة مباحث؛ التّعريف بالحسن بن يوسف الزَّيّاتيّ، والتّعريف بالمخطوطة وبنُسَخها، إضافة إلى التَّعريف بكتاب «**حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك**»

وإلى بيان قيمته العلميّة، وإتباع ذلك بتحقيق حاشيته على خطبة المؤلف وباب الكلام وما يتألف منه ليكون أنموذجا.

وذلك من خلال الإجابة عن الإشكاليّة الآتية: ما الإضافة العلميّة الّتي قدَّمها علماء الجزائر في علم النّحو من خلال مخطوط الحسن بن يوسف التّلمساني الزَّيّاتيّ في حاشيته على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك في النّحو؟

2. التَّعريف بصاحب المخطوط:

1.2 الجانب العائليّ للزَّيّاتيّ:

كنيته واسمه ولقبه ونسبه: هو أبو الطّيّب[1] الحسن بن يوسف بن مهديّ بن يحي بن مهديّ بن محمَّد بن يوسف بن مهديّ العبد الوادي ثم الزَّيّاتيّ، ينتسب إلى آل الزّيّات من بني عبد الواد بتلمسان، يُعرف في بلاده بابن مهديّ، ويُعرف في غيرها بابن مهديّ وبالزَّيّاتيّ.

أصله من عائلة بني زيّات[2]، من بني عبد الواد؛ إحدى قبائلِ زناتة المشهورة، وهي الّتي كان لها المُلك والسُّلطان في تلمسان، ثمَّ نزل سلفُ الشّيخ أبي الطّيب بمدينة تيجيسَّاس، وهي في شرق تطاون بالمغرب الأقصى، ثمَّ انتقلوا إلى قبيلة بني زيّات –بطن من بطون غمارة–، وكان أسلافُه أهلَ حسب ومروءة وطلبٍ للعلم، قد عُرفوا بذلك، واستمرُّوا عليه.[3]

ولادته: وُلد أبو الطّيّب في نصف جمادى الآخرة سنة 964هـ الموافق 1557م.

عائلته: نشأ الشّيخ أبو الطيب ابن مهديّ في عائلة معروفة بالعلم والحسب والمروءة، نذكر من أفرادها:

---

(1) كلُّ المصادر تتّفق على تكنيته بأبي الطّيّب، إلّا عبد الله كنون؛ فقد ذكر في ترجمته أنّ كنيته «أبا علي». ينظر: كنون، عبد الله، 1961، (254/2).

(2) الزّيّات: أسرة زناتيّة حكمت المغرب الأوسط ما بين (637هـ–932هـ)، عاصمتها تلمسان، وقد أسّسها يغمراسن بن زيّات. ينظر: أندري، جوليان شارك، 1987، (ص 199).

(3) كلّ من ترجم للشيخ أبي الطيّب ابن مهدي الزّيّاتي قد اعتمد على ترجمة تلميذه أبي حامد محمّد العربيّ بن يوسف الفاسيّ الفهريّ مع إضافات يسيرة، لذلك اعتمدت عليها في هذه الترجمة الموجزة، وكل ما كان في غيره أحلت إلى مرجعه. ينظر: الفاسي، محمد العربيّ بن يوسف، 2008، (ص 326- 330).

إخوته: له شقيقان؛ أبو العباس أحمد بن يوسف بن مهديّ، وأبو عبد الله محمَّد بن يوسف؛ وكانا من العلماء، ولا سيّما أخوه محمَّد، كان أحد علماء العربيّة في عصره.

زوجته: تزوّج ابنةَ شيخه أبي المحاسن يوسف بن محمَّد الفاسيّ، وبعد وفاتها تزوج أُختها.[1]

ولده: عُرف من أبنائه أبو فارس عبد العزيز بن الحسن، أحد علماء عصره.

وفاته: لمَّا اضطرب الأمر في المغرب، واختلفت أحواله، وعظم الخطب بفاس؛ خرج سنة 1022هـ إلى جبل كرت من بلاد عوف بالمغرب، فأقام هناك منفردا بنفسه، إلى أن مرض مدَّة، وتوفِّي بين الظّهرين من يوم الثّلاثاء 24 من شهر رمضان سنة 1023هـ الموافق 1614م، ودُفن بزاوية الهبطي من جبل كرت. رحمه الله تعالى.[2]

عصره: بالنّظر إلى تاريخي ولادته ووفاته فإن الشَّيخ أبا الطّيب عاش في عهد الدَّولة السَّعديّة (915هـ/1510م-1069هـ/1658م)، والشّيخ عاش في أزهى فتراتها، أيّام حكم الملك أحمد المنصور الذّهبيّ (986هـ-1012هـ) الّذي غزا الصّحراء وفتح السُّودان، وقد عُرف عن السّعديّين الاهتمام بالعلم وأهله.

2.2 الجانب العلمي للزّيّاتي:

طلبه للعلم: رحل شقيقاه أبو العباس أحمد بن يوسف وأبو عبد الله محمَّد بن يوسف إلى فاس في طلب العلم، ثمّ لحق بهما أبو الطيّب ابن مهديّ؛ فقرأ عليهما، وحصَّل ما عندهما، ولازم شيخَهما شيخَ المقرئين والنّحاة: أبا العباس أحمد بن قاسم القدوميّ، إلى أن توفّي، وقد أتقن عليه علوم القرآن، من القراءات وغيرها، وعلوم العربيّة؛ نحوا وتصريفا وغير ذلك، وحظي منه بعلم غزير.

وبعد وفاة شيخه أبي العبّاس القدوميّ رحل إلى شيخه أبي المحاسن يوسف الفاسيّ، فلازمه وقرأ عليه ختمات كثيرة من القرآن، وأخذ عنه علوما كثيرة.

ولازم في قراءة «مختصر الشّيخ خليل»: قاضي الجماعة أبا محمَّد عبد الواحد بن أحمد الحميديّ، وقرأ من أوّله إلى فصل الصّداق على الشّيخ الإمام شيخ الإسلام أبي عبد الله محمَّد بن قاسم القصّار؛ وقرأ عليه «ألفيَّة العراقيّ» في علوم الحديث، و «تلخيص المفتاح» إلّا بعضه ... وغير ذلك من الكتب، وسمع عليه «الموطأ» والصّحيحين وغير ذلك. وأجازه في جميع ذلك، وقرأ الأصلين والمنطق وغير ذلك

(1) ينظر: الفهري، عبد الله بن محمد، 2008، (ص 113).

(2) ينظر: الفاسي، محمد العربي بن يوسف، 2008، (ص330).

على مشايخ ذلك العصر، فكان طلبه للعلم بفاس، فنبغ في علوم العربيّة والقراءات من نحو وتصريف ورسم القرآن وضبطه.[1]

شيوخه وتلاميذه: أخذ رحمه الله عن عدد من شيوخ عصره، منهم: شقيقاه أبو العباس وأبو عبد الله، والشّيخ أبو العبّاس أحمد بن قاسم القدومي (ت: 992هـ)، والشّيخ أبو المحاسن يوسف الفاسيّ (ت: 1013هـ)، والشّيخ أبو محمَّد عبد الواحد بن أحمد الحميديّ (ت: 1003هـ)، والشّيخ أبو عبد الله محمَّد بن قاسم القصّار (ت: 1012هـ)، وغيرهم.

أخذ عن الشّيخ ابنِ مهديّ وتتلمذ عليه كثيرٌ ممّن صاروا بعد ذلك أئمّة في العلم؛ منهم ولده الشّيخ أبو فارس عبد العزيز بن الحسن، والشّيخ أبو حامد محمَّد العربيّ بن يوسف الفاسيّ (ت: 1052هـ)، والشّيخ أبو العباس أحمد بن شعيب، وأبو عبد الله محمَّد العربي ابن الشّيخ أبي المحاسن يوسف الفاسيّ، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه: لقبّه من ترجم له بألقاب الأئمة الأعلام، ممّا يدل على علوّ منزلته العلميّة، وممّا قيل فيه: عالم فاضل[2]، الإمام الأوحد أحد الأعلام[3]، الشيخ العالم الصّالح[4]، الفقيه النّحويّ الأديب المتفنِّن[5]، الزّاهد المالكيّ[6]، انتهت إليه رياسة علم النّحو[7]، العالم الصّالح له مشاركة في الفنون، المتفنّن في الأدب، يقرض الشّعر ويجيده، صاحب دِين مَتين[8]، كان عاملا صالحا أقبل على نشر العلم وانتفع به الناس رحمه الله تعالى[9].

مؤلفاته: كان الشّيخ رحمه الله مُشارِكا في العلوم، ترك بعد وفاته مجموعة كبيرة من الكتب؛ لا يزال أغلبها مخطوطًا فيما وقفت عليه، منها:

---

(1) ينظر: كنون، عبد الله، 1961، (254/2).

(2) ينظر: الزركلي، خير الدّين، 2002، (228/2).

(3) ينظر: القادري، محمد بن الطيب، 1977، (198/1).

(4) ينظر: الفاسي، محمد العربي بن يوسف، 2008، (ص 113).

(5) ينظر: المكناسي، ابن القاضي، 1971، (246/1).

(6) باشا، إسماعيل، 1951، (291/1).

(7) ينظر: المقري، أحمد بن محمد، 1983، (ص345).

(8) ينظر: الإفراني، محمد الصغير، 2004، (ص 156).

(9) ينظر: الحضيكي، أحمد، 2006، (197/1).

- شرح صلاة ابن مشيش، وهو كتاب في الأدعية.
- شرح منظومة ابن المجراد. [1]
- حاشية على شرح يعقوب المكلاتي على «لامية الأفعال».
- حاشية على شرح «العقيدة السنوسية الصغرى» المعروفة بأم البراهين.
- حاشية على شرح «ضبط الخراز» للتنسي.
- حاشية على شرح «الآجرومية» للسيد الشريف.
- حاشية على شرح «الألفيَّة» للمكودي، وهي موضوع البحث.
- حاشية على «توضيح المسالك» لابن هشام الأنصاري.
- حاشية على «مختصر الشيخ خليل»، تركها في هامش نسخته من المختصر.
- جمع أجوبة شيخه أبي المحاسن.[2]

3. التَّعريف بالمخطوط:

1.3 اسم المخطوط:

لم يضع المؤلّفُ اسمًا للكتاب، إذ هو الغالب في حواشي العلماء في عصره، حيث كانوا يحشّون ويعلّقون على الكتب، ثم يعمِد التّلاميذ أو النّساخ إليها ويخرجونها في نسخة مستقلّة، يقول حاجي خليفة في ذلك: «الحاشية عبارة عن أطراف الكتاب، ثم صار عبارة عما يكتب فيها، وما يجرد منها بالقول، فيدون تدوينا مستقلا متعلقا، ويقال لها: تعليقة أيضا»[3].

لكن قد ورد في النّسخة الأولى -الّتي بين أيدينا- للمخطوط مكتوبًا على الصّفحة الأولى: «هذه حاشية على شرح خلاصة ابن مالك الّذي هو الشّيخ النّحوي أبو زيد عبد الرّحمن بن عليّ المكُّودي» وبعده بخط آخر: «تقريرٌ على نظم الخلاصة وشرحها للمكّوديّ في أربعة كراريس».

(1) ذكر فخر الدّين قباوة أنّه أشرف على الطّالب محمّد اللّوحي في تحقيق هذا الشّرح لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب، في جامعة محمّد بن عبد الله بفاس بالمغرب، وقد وجدتُ كذلك أنّه طُبع بتونس بعنوان شرح اللّامية المجراديّة بتحقيق عبد السّلام السّلطاني وشريكه بالمطبعة الفنيّة بنهج الكنيسة سنة 1348هـ، والله أعلم.

(2) ينظر: الفاسيّ، محمّد العربيّ بن يوسف، 2008، (ص 330).

(3) خليفة، حاجي، 1941، (623/1).

أمّا في النّسخة الثّانية قد ورد على صفحة الغلاف وكذلك في الوثيقة الّتي تحمل بيانات المخطوط في المكتبة الوطنية الجزائريّة تسميته بـ: «شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك»،

وفي نسخة جامعة الملك سعود ورد باسم «طرر على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك».

أما تسميته بالشّرح على الألفيَّة فالغالب أنّه وهم؛ ولعلّ سبب الوقوع في هذا الوهم؛ ما ورد في السّطر الخامس من الصّفحة الأولى من النّسخة الثّانية قوله: «وبعدُ؛ فهذا شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك» دون كلمة «قوله»، إلّا أنّ هذا القول هو من كلام الإمام المكُّودي لا من كلام الحسن الزّيّاتيّ، ويؤكّد ذلك تمام كلامه، حيث شرح هذا القول فقال: «(هذا) من أسماء الإشارة، والإشارة تقتضي وجود المشار إليه موصوفا بالصّفة الّتي تشير بها إليه...».

أمّا تسميته بالتّقريرات أوبالطّرر؛ فالتّقريرات بمثابة هوامش كان يسجّلها العلماء والمصنّفون على أطراف نسخهم ممّا يَعِنُّ لهم من الخواطر والأفكار على نقطة معيّنة أو نقاط متعدّدة، وذلك أثناء التّدريس من الشّروح والحواشي[1]، والطّرر من صنيع وعادات التّلاميذ وطلّاب العلم في تقييد ما يُلقيه الشّيخ من فوائد وتقريرات وتعليقات وتوضيحٍ للمسائل، ثم جمعها وعزوها إلى ذلك الشّيخ، والطُّرر تسير مع أي علم، فيُقال الطّرة في النحو وفي البلاغة واللّغة والصّرف وهكذا، وهي عصارة ذلك العالم وما له من تقييدات يراها هو صحيحة.[2]

فالتّقريرات والطّرر بما ذُكر قريبة من معنى الحاشية الّذي سَبق، لكن الأقرب أنّ هذا المصنَّف حاشية، ويؤكّد هذا الزّعم ما أثبته له تلميذه أبو حامد الفاسيّ في كتاب مرآة المحاسن، والزّركلي في كتاب الأعلام من تسميته «حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك»، إضافة إلى ذلك ما ورد في غلاف الصّفحة الأولى من النّسخة الأولى.

2.3. توثيق نسبته للمؤلّف:

نسخة المخطوط الثّانية الّتي بين أيدينا مدبّجة باسم الشَّيخ في صدرها، إذ ورد فيها بعد البسملة والصّلاة على النبيّ ﷺ: «قال الشَّيخ الفقيه المحقّق المتقن سيّدي الحسن الزّيّاتيّ»؛ وهذا كالصّريح في نسبته إليه.

(1) ينظر: السّلمي، عبد الله بن عويقل، 1420هـ، (245-273).

(2) ينظر: ضيف، بشير، 2007، (ص58).

ثمّ إنّنا نجد من العلماء مَن نسبه إليه، منهم تلميذه أبو حامد محمَّد العربيّ بن يوسف الفاسيّ في مرآة المحاسن[1]، والزّركلي في الأعلام[2]، وعبد الله الفاسيّ في الإعلام بمن غبر[3]، والقادريّ في نشر المثاني[4]، وغيرهم ممّن ترجم له.

3.3. موضع المخطوط ووصف نسخه:

وقفتُ على أربع نسخ -في حدّ بحثي- للمخطوط، عاينت اثنتيْن مِنها إلى حدّ الآن، كلاهما مِن المكتبة الوطنيَّة الجزائريّة، ولا يبعُد أن تُوجد نُسخ أخرى في المكتبة الوطنيّة وفي مكتبات المملكة المغربيّة:

1- **نسخة المكتبة الوطنيّة الجزائريّة الأولى**: برقم 2188، مكتوب على الصفحة الأولى: «هذه حاشية على شرح خلاصة ابن مالك الّذي هو الشّيخ النّحوي أبو زيد عبد الرّحمن بن علي المكُّودي» وبعده بخط آخر: «تقرير على نظم الخلاصة وشرحها للمكّوديّ في أربعة كراريس».

وهذه النّسخة مكوّنة من 38 لوحًا، بمقياس 21.5 × 16 سم، في كلّ وجه 23سطرا في الغالب، وفي كلّ سطر ما يقارب 17كلمة في الغالب.

نسخةٌ حسنةٌ كتبت بخط مغربيّ مقروء، لفظة (قوله) باللّون الأحمر، وكذلك الفصول والأبواب.

اسم النّاسخ وتاريخ النّسخ غير مذكورين.

بداية المخطوط: «بسم الله الرّحمن الرّحيم، وصلّى الله على سيّدنا ونبيّنا ومولانا **محمَّد** وعلى آله وصحبه وسلّم، **قوله**: الهادين المهتدين، الهادين: جمع هادٍ، بمعنى مرشد... **قوله** هذا شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك، هذا: من أسماء الإشارة يقتضي وجود المشار إليه موصوفًا بالصّفة الّتي أُشير بها إليه ... إلخ».

آخر المخطوط: «...**قول** المؤلِّف: أحصى من الكافية إلخ. أي خلاصتها، فالألف واللّام بدل مِن الضّمير، والسّيوطي اعترض بأنَّه لا يُتصوّر أن تكون الخلاصة أحصى من الكافية ... قال: وعندي مع ذلك تقرير آخر، أنّي فرّقت بين الألفيَّة والكافية، فوجدته يأخذ منها تارة البيت كلَّه، وتارة بعضَه بحروفه... وكلّ ما قرَّرناه صحيح، لا تستبعد إرادته، والأوَّلُ لم يشكّ في تعينه، وصلَّى الله على سيّدنا ومولانا محمَّد

(1) ينظر: الفاسي، محمد العربي بن يوسف، 2008، (ص330).

(2) ينظر: الزركلي، خير الدّين، 2002، (228/2).

(3) ينظر: الفهري، عبد الله بن محمد، 2008، (ص 114).

(4) ينظر: القادري، محمد بن الطيب، 1977، (199/1).

وآله. كَمُل ما جُمع من الطُّرر على النّظم وشرحه للمكّودي، وصلّى الله على سيّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا».

2- **نسخة المكتبة الوطنية الجزائريّة الثّانية:** برقم 112، الفهرس/29، تاريخ: 2000/04/09م، بعنوان: شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك.

وهذه النسخة مكوّنة من 35 لوحًا، بمقياس 21 × 15 سم، في كلِّ وجه 24 سطرًا في الغالب، وفي كلّ سطر ما يقارب 16 كلمة في الغالب.

نسخةٌ حسنةٌ كُتبت بخطٍّ مغربيّ صعب القراءة، لفظة (قوله) باللّون الأحمر، وعناوين الأبواب كذلك بالأحمر على الجوانب.

النَّاسخ: إسماعيل بن محمَّد بن عماد بن داود الحنفيّ الجزائريّ.

تاريخ النَّسخ: 2 ذو القعدة 1191 هـ.

بداية المخطوط: «بسم الله الرّحمن الرّحيم، صلَّى الله على سيّدنا محمَّد وآله، **قال الشَّيخ الفقيه المحقّق المتقن سيّدي الحسن الزَّيّاتيّ**: الهادين المهتدين، الهادي: جمع هادٍ، بمعنى مرشد... **وبعد** فهذا شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك، هذا: من أسماء الإشارة يقتضي وجود المشار إليه موصوفًا بالصِّفة الَّتي أشير بها إليه ... إلخ».

آخر المخطوط: «...**قول** المؤلِّف أحصى مِن الكافية إلخ. أي: خلاصتها، فالألف واللَّام بدلٌ من الضّمير، والسّيوطي اعترض بأنَّه لا يُتصوّر أن تكون الخلاصة أحصى من الكافية ... وعندي مع ذلك تقرير آخر، وهو أنّي فرقت بين الألفيَّة والكافية، فوجدته يأخذ منها تارة البيت كلَّه، وتارة بعضه بحروفه... وكلُّ ما قرَّرناه صحيح، لا تُستبعد إرادته، والأوَّل لم يشك في تعينه، وصلَّى الله على سيّدنا ومولانا محمَّد.».

3- **نسخة جامعة الملك سعود** بالمملكة العربية السَّعودية[1]، الرَّقم العامّ 7616/ 3م (ق19-50ب).

(1) رغم أنَّ معظم مخطوطات جامعة الملك السعود محمّلة على شبكة الانترنت، إلّا أنّ هذا المخطوط لا وجود له بينها، وأنا أسعى لتحصيله من الجامعة راجيا التَّوفيق مِن الله، رغم ذلك فقد جاء وصف النُّسخة وبيان تفاصيلها في فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود في مخطوطات النَّحو. يُنظر: فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود 13 النَّحو، مراجعة إمام حنفي سيد عبد الله، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرّياض، 2012، (ص 193).

هي نسخة مكوّنة من 64 ص، 38 س، بمقياس 28 × 18 سم.

النّاسخ: كتبه ضمن مجموع محمَّد بن محمَّد بن أحمد بن زاغ.

تاريخ النَّسخ: فُرِغ منه سنة 1190هـ.

هي نسخةٌ حسنةٌ بخط مغربيّ مقروء، ضمن مجموع غير مجلد، رؤوس الفقر والأقوال بالحمرة، ببعض الهوامش تصحيحات قليلة، الأوراق مفككة وبعضها منفرط.

أوَّلها بعد البسملة والدّيباجة: «الحمد لله، قوله: الهادي المهتدين، الهادي: جمع هادٍ، بمعنى مرشد... قوله: فهذا شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك، هذا: من أسماء الإشارة يقتضي وجود المشار إليه موصوفًا بالصّفة التي أشير بها إليه ... إلخ».

آخرها: «...قال: وعندي مع ذلك تقرير آخر، وهو أنّي فرقت بين الألفيَّة والكافية، فوجدته يأخذ منها تارة البيت كله، وتارة بعضه بحروفه... وكل ما قدَّرناه صحيح، لا تستبعد إرادته، والأول شكّ في تقيينه، وصلَّى الله على سيّدنا ومولانا محمَّد، وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا... وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين».

4- نسخة الخزانة الحسينيّة بالرباط بالمملكة المغربية، برقم 7734.

4. وصف الكتاب وبيان قيمته العلميّة:

1.4. موضوع الكتاب ومضمونه:

موضوع الكتاب في علم النّحو، جاء عبارة عن حواش وضعها الشّيخ أبو الطيّب الحسن بن يوسف التِّلمسانيّ الزَّيّاتيّ على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف.

أمّا مضمونه فقد ذكر تلميذه أبو حامد الفاسيّ في ترجمته في مرآة المحاسن أنّ له حاشية على شرح المكُّودي لكنَّه لم يكملها، وتبعه في ذلك الزَّركلي وغيره ممّن ذكر الحاشية ضمن مؤلّفاته، فأوّل ما يُتبادر إلى الذّهن أنه توّقف عند أحد الأبواب ولم يكمل التّحشية إلى آخر الكتاب، لكن عند القراءة الأوليّة للمخطوط وجدتُ أنّ الحاشية إلى آخر الكتاب، وبخاصّة أنّ العناوين باللَّون الأحمر، والعناوين الأخيرة من الكتاب موجودة، وقد ختمها بالتَّعليق على قول النّاظم:

أَحْصَى مِنَ «الْكَافِيَةِ»: «الْخُلَاصَهْ» كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

وهو البيتُ الأَلْفُ، ليس بعده إلَّا حمد الله والصّلاة على النَّبيّ صلَّى الله عليه وسلم، وهي قول ابن مالك:

فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّد خَيْرِ نَبِيّ أُرْسِلَا
وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

ثمَّ ختم الحاشية بقوله: «وصلى الله على سيدنا ومولانا محمَّد» إيذانا بنهايتها، فكان الظّنّ أنهم لم يطَّلعوا على تمام الحاشية، أو أنّ الشَّيخ أكمله في نسخة غير النّسخة الّتي اطلّع عليها تلميذه أبو حامد الفاسيّ.

لكن بعد بحثٍ وقراءات أخرى للنُّسخة المخطوطة وجدتُ غير ذلك، وأنّ ما ذكره تلميذه وتبعه عليه الأئمّة كان صحيحًا، ذلك أنّ الشيخ رحمه الله بدأ حاشيته من باب التَّوكيد ووصل إلى آخر الكتاب، ثم عاد وحشّاه من بداية الكتاب إلى باب المعرفة والنَّكرة عند الحديث عن اسم الإشارة، وقد أكد ذلك طرّةٌ وُجِدت على كتاب "الإعلام بمن غبر" عندما نقل أنّ الشيخ لم يُكمل حاشيته على شرح المكُّودي، جاء فيها: «سقط منه قوله (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا) البيت، إلى باب التّوكيد وما سقط، وهذا التّعليق لم يضفه قطُّ، وإنَّه ابتدأ تصنيفه من باب التّوكيد إلى آخر الخلاصة، ثمّ شرع في الأوّل، فلم يبلغ فيه إلَّا لباب النّكرة والمعرفة إلى البيت المتقدّم ذكره هنا».[1]

فمضمون الكتاب –إذن– هو حواش وضعها الشَّيخ أبو الطيّب الزَّيّاتيّ على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك في النّحو الصّرف، من أوَّل الكتاب إلى اسم الإشارة من باب النَّكرة والمعرفة، ومن باب التَّوكيد إلى آخر الكتاب، وكان النَّقص من البيت 88 عند الاسم الموصول إلى البيت 520 عند التَّوكيد، أي أنّ الحاشية كانت على 570 بيتًا من ألفيَّة ابن مالك بناء على أن عدد أبياتها 1002 بيت.

2.4. قيمته العلمية:

لما كان المخطوط عبارة عن حاشية على شرح مشهور على نظم مشهور، فإنّ يستمدّ قيمته من قيمة الحواشي بصفة عامّة أوّلا، ومن الشّرح والنّظم اللَّذين اتّصل بهما ثانيا، وممّا أضافه هو نفسه من جهة أخرى.

أمَّا الحواشي فهي إيضاحات مطوَّلة دعت إليها ظاهرة انتشار المتون والشُّروح، وقد قُصد منها حل ما يُستغلق من الشَّرح، وتيسير ما يصعب فيه، واستدراك ما يفوته، والتَّنبيه على الخطأ، والإضافة النَّافعة، وزيادة الأمثلة والشَّواهد، فقد بدأت الحواشي في أواخر عصر المماليك، وعمّت في العصر العثمانيّ حتَّى أضحت ظاهرة راسخة فيه، وقد تعمَّق رسوخها في القرن العاشر حين ظهرت في صورة منهج تأليفيّ ذائع،

(1) الفهري، عبد الله بن محمد، 2008، (ص 114).

ذلك أنّ الحواشي كانت إيضاحًا لبعض عبارات الشُّروح ومسائلها، تُجلِّي ما في عباراتها من غموض، أو تُكمِّل ما فيها من نقص في الحقائق والشّروط التي لم يستوفها الشَّرح. ويرجع منشأ الحواشي إلى نظام التَّعليم الَّذي كان سائداً، إذ كان أساسه تدريس كتاب أو إقراءه، فكان المدرس يعالج المباحث الّتي يتضمنها المتن والشّرح، فإن صادف مسألة غامضة أو قصورًا أو نقصًا كتب على حاشية الكتاب ما يسدّ ذلك أو يسدّده، ثمَّ يأتي من ينشر الكتاب، فيطبعه كاملاً مع المتن والشّرح.[1]

وأمّا بالنّسبة لقيمة ألفيَّة ابن مالك وشرح المكُّودي[2] عليها، «فإن ألفيَّة الإمام محمَّد بن مالك قد بلغت شهرتُها الآفاق، وانتهت إليها همة الطُّلاب والحذّاق، فلا غرو أن تكثر شروحها، وتتعدد مناهج شراحها ما بين مُطوِّل ومُقصِّر، وما بين مُسهِب ومُختصِر، ومُفرِط ومُقتصِد، وإذا كان خير الأمور أوسطها؛ فإنَّ شرح المكُّودي هذا يُعد من أوسط هذه الشُّروح، حيث سلك صاحبُه طريقةً وسطا بين الإسهاب المملّ والاختصار المخلّ، فكان شرحه قصدا وسطا بين شروح الألفيَّة على كثرتها»[3]، وشهرته في الوسط النّحوي تغني عن مزيد بيان لقيمته وعلو شأنه بين شروح الألفيَّة وقيمته العلمية الكبيرة.

أمّا القيمة العلميّة لحاشية الزَّيّاتيّ نفسها، فقد حاولتُ نسخ جزء منها وتحقيقه ودراسته، تمثّل في: شرح خطبة المؤلّف والباب الأوّل –الكلام وما يتألّف منه–، في حدود ثلاث لوحات فقط، وقد أسفر ذلك عن قيمة كبيرة لهذه الحاشية، فكيف بالحاشية كلِّها، نذكر من ذلك:

- كون موضوعها موضوعا نحويّا؛ وكونها حاشية على شرح المكُّودي، الّذي يعد أول شرح مغربيّ وُضع على ألفيَّة ابن مالك، والّذي لاقى اهتمام علماء النَّحو وطلبة العلم شرقا وغربا.
- تعدّ حاشية الحسن بن يوسف الزَّيّاتيّ من أوّل الحواشي على شرح المكُّودي–بعد حاشية عبد القادر المكّي (ت: 880هـ) الّتي لم تصل إلى المغرب حينها–، صرّح بذلك عصريُّه الشّيخ البطّيوي (ت: 1039)، فقال: «وقد سبقني لهذا الجمع بعض العصريّين ممن قرأت عليهم، وسبقه هو أيضا بعض أشياخه ممن قرأ عليهم، إلا أنَّني لم أقف على شيء من ذلك إلى الآن، مع وجوده بتقييدهم، وعدم

(1) ينظر: السّلمي، عبد الله بن عويقل، 1420هـ، (ص 245-273).

(2) المكودي مشهور بهذا اللّقب نسبته إلى بني مكود قبيلة قرب فاس، وهو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، نحوي، صرفي، لغوي، توفي بفاس سنة 807هـ وقيل غيرها، من مصنفاته: شرحه على ألفية ابن مالك، وشرح الآجروميّة، ونظم المعرب والألفاظ، والبسط والتعريف في التصريف، والمقصورة في مدحه ﷺ، وعمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان. ينظر: الزركلي، خير الدّين، 2002، (318/3).

(3) هذا من كلام محقق كتاب شرح المكودي على ألفية ابن مالك. المكودي، عبد الرحمن بن علي، 2005، (ص 3).

تعذره لديهم للاكتفاء بالمشافهة عن المطالعة، وقد ذكر السُّيوطيّ أنَّ لشيخه الشّيخ عبد القادر المكيّ حاشية على هذا الشَّرح أيضا، فلم تبلغ لهذه البلاد بعد...»[1].

- يتعرّض لبعض المسائل النّحويّة بالمناقشة، وبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف بين النّحويّين، مما زاد الشّرح ثراءً وقيمة علميّة.
- لم يكن الزَّيّاتيّ مجرّد ناقل فقط، بل كانت شخصيّته العمليّة بارزة في اختياراته وتفسيراته وترجيحاته ومحاورته وآرائه، ومن الأمثلة على ذلك: «فإن قلتَ: كيف ساغت الإشارة هنا والمشار إليه لم يمض بعد، ولم يبرز للوجود فضلا عن وصفه بما وصفه به؟ قلتُ: لنا عن ذلك أجوبة...»، ومن الأمثلة كذلك: بعد أن نقل كلامًا للبسكريّ قال عقبه: «...قال معناه البسكريّ، قلتُ: وهذا قدر مشترك بين كلّ التّصانيف فلا يصلح وصفا للمدح، فالأولى أن يحمل على...».
- اعتماده على مصادر مختلفة ومتنوِّعة، وهذا دليل على سعة اطلاعه، ومن الكتب الّتي اعتمد عليها: شرح أبي إسحاق الشّاطبيّ على الألفيَّة، وشرح ابن النّاظم عليها، وشرح المرادي، وشرح ابن غازي، وشرح الأزهريّ، وشرح السّيوطيّ، وشرح ابن مرزوق، وشرح البسكريّ، والصّحاح في اللغة للجوهريّ، وغيرها، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه.
- إشارته إلى كتب جليلة لا زالت حبيسة المكتبات، كإشارته إلى بعض شرّاح الألفيَّة، كشرح ابن مرزوق –الجدّ أو الحفيد– فقد كان نقله عنه كثيرًا، كقوله: «قال الشّيخ: ويكون من باب الاستخدام، أجاب الشّيخ ابن مرزوق»، ونقل عن الشيخ محمَّد الصُّغَيَّر الأخضري المعروف بالبسّكري[2] (ت: 941هـ) والد الشيخ عبد الرحمن الأخضري، من ذلك قوله: «فقوله –مثلا– الكلام وما يتألَّف منه وعد وقوله إثره: كلامنا لفظ... إلخ تنجيز له، وكذا كلّ ترجمة مع ذكر أحكامها. قال معناه البسّكري».
- حاشيته دليل على تبحُّره في علوم العربيّة والقراءات، فبالإضافة إلى النّحو، يشير إلى مسائل في القراءات والبلاغة وأخرى في العروض، منها قوله: «لأنّ الأوّلَ معرفةٌ والثّاني نكرةٌ فهو سالم عن الإيطاء؛ إذ هذا عند أهل القافية ما يقع به الاختلاف»، وقوله: «يصحُّ أن يكون الشُّرفا –بضمّ الشِّين– جمع شريف قصره ضرورة، أو على لغة يقف عليها حمزة وهشام»، وقوله: «وأجيب: بأنه أوَّلَ

(1) جلاط، مريم، 2015، (ص150).

(2) حققها يوسف خنفر في رسالة دكتوراه في جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2018م.

الكتاب بالصَّحيفة، أو بأنَّه من باب الاستخدام، وهو من البديع المعنوي، وحقيقته: أن يُراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره الآخر».

- تُصوِّر لنا حاشيةُ الزَّيّاتيّ طبيعة الدّرس النّحوي الّذي كان سائدًا في المغرب العربي في القرن 11هـ.
- كما تكشف عن مدى اهتمام علماء المغرب العربي بالدّرس النّحوي عامّة وبألفيَّة ابن مالك وشروحها خاصّة.

3.4. حاشية الزَّيّاتيّ على شرح المكُّودي –خطبة المؤلّف وباب الكلام وما يتألف منه أنموذجا–

اعتمدتُ في تحقيق هذه الجزء الصَّغير –حوالي ثلاث لوحات ونصف– على النَّسخة الأولى الّتي وصِفَتْ آنفًا، وما سقط منها وكان مثبتًا في النّسخة الثانية وضعته بين معكوفتين [.....]، والحاشية من بداية المخطوط إلى نهاية الباب الأول، باب الكلام وما يتألف منه، جاء فيها:

((بسم الله الرحمن الرحيم، وصلَّى الله على سيِّدنا ونبيِّنا ومولانا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم، [قال الشَّيخ الفقيه المحقِّق المتقن سيدي الحسن الزَّيّاتيّ]: قوله: (**الهادين المهتدين**) (**الهادي**): جمع هاد بمعنى مرشد؛ أي: المرشدين من اقتدى بهم إلى ما فيه نجاحه وفلاحه، و(**المهتدين**) جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هديته، فالاهتداء وصف قائم بهم غير متعدٍّ إلى الغير، ووجه التَّرتيب في كلامه: أنَّ كونهم هادين لغيرهم يستلزم كونهم مهتدين في أنفسهم؛ فالإتيان به بعده في قوَّة ذكره مرَّتين، وهو أبلغ في وصفهم بمعناه، لما فيه من التَّأكيد فهو أمدح؛ فلذلك قال (**الهادين المهتدين**) وإن كان يظهر ببادئ الرأي أنَّ العكس أنسب، فافهم.

قوله: (**فهذا شرح مختصر على ألفيَّة ابن مالك**) (**هذا**) من أسماء الإشارة، والإشارة تقتضي وجود المشار إليه موصوفا بالصِّفة التي أشير بها إليه. فإن قلتَ: كيف ساغت الإشارة هنا والمشار إليه لم يمض بعد، ولم يبرز للوجود فضلا عن وصفه بما وصفه به؟ قلتُ: لنا عن ذلك أجوبة:

أما الأوَّل: أن تكون الخطبة بعد التَّأليف فيكون على ظاهره.

الثَّاني: أن يكون أشار إليه وإن لم يمض بعد؛ كما يُشار للموجود تحقيقا له وتنزيلا له منزلة الواقع لقوَّة الرجاء وشدَّة العزم.

الثَّالث: أنَّه كان مستحضِرا ذلك في ذهنه؛ كما قال عمر رضي الله عنه: «زوَّرت في نفسي كلاما»[1]، فأشار إلى الحاضر في الزَّمن، وهذا يشبه الأوَّل في كونه على ظاهره.

(1) ابن هشام، عبد الملك، 1955، (2/ 659).

الرَّابع: أن يكون وضع كلمة الإشارة أول كلامه ليشير بها عند قضاء الحاجة والفراغ من المشار إليه، ونظيره ما أجازه السِّيرافي في قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»[1].

قوله: **(على ألفيَّة ابن مالك)** عامله: مقدّر، أي موضوع على ألفيَّة ابن مالك، ولا يتعلق "بشرح" وإن كان مصدرا في الأصل؛ لأنَّه هذا اسم لا ينحلّ لـ: أن والفعل.

قوله: **(مهذّب المقاصد)** جمع مقصد، والمهذّب بالذال المعجمة مأخوذ من التَّهذيب؛ وهو التَّنقية والتَّصفية؛ أي مُنقّى مُصفّى، وهذا وصف حاصل لهذا الشَّرح، ولا يعترض بالمواضع الَّتي لم يحررها؛ فإنَّه لم يلتزم إلَّا بيان مقتضيات ألفاظها.

قوله: **(واضح المسالك)** هذا وصفٌ ثانٍ للشَّرح المذكور، وليس متداخلا مع ما قبله؛ لأنَّ المسالك جمع مسلك اسم موضوع للسُّلوك، فهو راجع لبيان العبارة وسلامتها من التَّعقيد، فكأنَّه شبَّه المعاني الَّتي يوضحها في هذا الشَّرح بالآراب الحسية، وشبَّه العبارة الّتي توصل لتلك المعاني بالطَّريق الحسيّة الموصلة للآراب الحسيّة، ووصفها بالوضوح لما ذكرنا، فهي عبارة بليغة وكلام بليغ.

قوله: **(تُفهم به ألفاظها، ويحظى بمعانيها حُفَّاظها)** جملة **(تُفهم... إلى آخره)** نعت لشرح، وجملة **(ويحظى... إلخ)** معطوفة عليها فهي نعت في المعنى، وإن أعربت معطوفة فلا بد لهما من تقدير العائد الرّابط أي: **(ويحظى به إلخ)**، ويحظى بمعنى يظفر.

قوله: **(يستفيد بيه البادي ويستحسنه الشَّادي)** البادي في الشَّيء هو الَّذي لم يحصّله بعد، والشَّادي هو الماهر المحقِّق.

قوله: **(قال فعل ماض إلخ والمراد به للاستقبال إلخ)** ليس هذا كما قال، وقد قال ابن أبي الرَّبيع: «لا يقع الماضي موقع المستقبل إلَّا في موضعين: في باب الشَّرط، وفي باب القسم، قال: وأمَّا قوله عز وجل: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللهِ**﴾ [النحل: 1] فهو من وضع الماضي موضعه؛ لأنَّه لمَّا كان محقَّق الوقوع صار كالواقع». صح من بعض الحواشي. وكأن المكُّودي حاول بهذا الكلام الجواب عن السُّؤال المعلوم وهو: ما معنى قوله "قال" بلفظ الماضي والمحكيُّ لم يمض بعد؟ وقد أجاب المرادي عن هذا بثلاثة أجوبة.

قول النَّاظم رحمه الله: **(قال محمَّد)**. تعبيره عن القول بلفظ الفعل الماضي فيه سؤال، إذ يُقال أنَّ صيغةَ الفعل الماضي حقيقةٌ فيما وقع وانقطع، وهو بعد لم يقل شيئا، فكان من حقِّه أن يأتيَ بلفظ "يقول" الَّذي صيغته موضوعة للاستقبال. والجواب: أنَّ ذلك يصح حيث يكون المستقبل مظنونَ الوقوع لهذا

(1) السيرافي، أبو سعيد، 2008، (9/1).

الموضع كما يصح حيث يكون معلوم الوقوع كقول الله ﷻ: ﴿**أَتَى أَمْرُ اللهِ**﴾، وليس بواقع بعد لقوله ﴿**فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾.

قوله: (**أحمد ربي الله خير مالك**). أمَّا «الحمدُ» فمعناه الثَّناء على الله بصفات الكمال والإنعام والإفضال، وهو أعمُّ من المدح والشُّكر؛ لأنَّ المدحَ ثناءٌ على ما هو عليه من أوصاف الكمال والجلال، والشُّكر ثناء على ما هو منه من أوصاف الإنعام والإفضال، فالحمد يشملهما. و«الرَّبّ» هو السَّيّد القائم على الأشياء المصلح لها، يُقال: ربَّه يربُّه ربا، ورباه يربيه تربية إذا قام بشؤونه ومصالحه. و«خير» بِنية تفضيل من الخير ضدّ الشّر، وأصل التّفضيل فيهما على أفعل، فكان الأصل أن يُقال: فلان أخير من فلان وأشرّ منه، وممّا يدلّ على ذلك: الخورى والشّورى تأنيث الأَخيَر والأشَرّ؛ لأنَّهم رفضوا الأصل لكثرة الاستعمال فيهما وحذفوا الهمزة.

و«المالك» هو الَّذي يملك الأشياء ويصرفها تحت يده وقهره باستحقاق، وإضافة خير إلى مالك من إضافة أفعل التَّفضيل إلى جنسه، وأصلُه في الإضافة خيرُ المالكين؛ لأنَّهم اختصروا وأضافوا إلى المفرد إذا كان يعطي من المعنى ما يُعطيه الأصل، ومعناه أنَّه خير كلّ مالك، فليس ملكه بملكه، وإنَّما أتى النَّاظم بفعل الخير فقال: «أحمد ربي الله خير مالك»، ولم يقل: الحمد لله، مع أنّه أبلغ؛ لأنَّه قصد إظهار ولاية ذلك بنفسه وعمله فيه تحقيقا للعبودية.

قوله: (**خير مالك**). قصد به المجانسة لقوله في القِسم الأوّل هو ابن مالك وليسا بمترادفين؛ لأنّ الأوّلَ معرفةٌ والثّاني نكرةٌ فهو سالم عن الإيطاء؛ إذ هذا عند أهل القافية ما يقع به الاختلاف؛ لأنّ المعرفة والنّكرة مختلفان بالشّياع والخصوص، وقد جعل النّاظم في هذه المجانسة معنى لفظيا، وهو أن مالكا العَلَم إنَّما سُمِّي بذلك ليكون ممَّن يملك ويحصل له رتبة المالكين؛ على عادة العرب من التّسمية بالصِّفات؛ كحارث وقاسم ونحوهما مِن قصد التَّفاؤل بالأسماء، فكأنّه خطر للنّاظم في نسبته إلى مالك في هذا المعنى، فصرف عنان الاغتباط به إلى الدُّخول في خفارة -أي غترته- خير المالكين؛ الّذي له الملك الصّحيح والاستيلاء الحسن.

قوله: (**هو جمالُ الدِّين أبو عبد الله محمَّد**) فإن قُلْتَ: القاعدة أنّه متى [اجتمع] الاسم واللّقب قُدِّم الاسم على اللَّقب، كما سيصرّح به النّاظم في قوله: (**وأخِّرِنْ ذا إن سِوَاه صحبا**)؛ قلتُ: لنا عليه جوابان:

أحدهما: أنّ النّاظم مشهور بلقبه جمال الدّين أكثر من شهرته باسمه محمّد، وقد نصّ ابن الأنباري على أنّ اللّقب إذا كان أشهر من الاسم جاز تقديمه عليه.

والآخر: عبارة الموضح كعبارة المكُّودي، ووجّهه الأزهريّ بعد أن قرّر البحث الّذي ذكرناه بأنّ قال: «اللقب هنا مسوق للمدح، فإذا جرى لفظ المدح تشوّقت النّفس إلى الممدوح، فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النّفس»[1].

قوله: (**المستكملين صفة لآله، والشّرفا مفعول بالمستكملين**) قلتُ: إمّا أن يجعل السِّين والتّاء زائدتين؛ فيكون المستكملين بمعنى الكاملين، أو تجعلهما للطّلب، أي: غير زائدتين، فالأوّل: على معنى أنّ شرفهم كامل بالنّبي ﷺ، فهم لم يطلبوا كماله، والثّاني: على معنى أنّهم طلبوا كمال ذلك بدخولهم الإسلام وهو البيّن، وقد قال عليه السّلام: «**بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق**» أو كما قال عليه السّلام، فعلى المعنى الأوّل يصحُّ أن يكون الشُّرفا -بضمّ الشِّين- جمع شريف قصره ضرورة، أو على لغة يقف عليها حمزة وهشام، فيكون نعتا، أو يكون بفتحها فيكون تمييزا، أي: الكاملين شَرَفًا، أي: الّذين كَمُل شرفهم، على حد: «وطبت نفسا»، أي طابت نفسك ، وعلى المعنى الثّاني يتعيَّن أن يكون الشَّرفا -بفتح الشِّين- وأن يكون مفعولا بالمستكملين كما قال المكُّودي، أبو إسحاق. معنى المستكملين: أنّهم كانوا أهل شرف قبل الإسلام، ثمَّ جاء الإسلام فاستكملوه. صح من ابن غازي[2]، قلتُ: فالشّرف على هذا مصدر بفتح الشِّين، وقد يقال: يصح ضمُّ الشِّين مع كون السِّين والتّاء للطّلب، فيكون استكمل أي: طلب الكمال، كاستنصر أي: طلب النُّصرة وهو واضح، والله الموفق.

قوله: (**والظّاهر أنّ "في" بمعنى "على"**) هذا مذهبٌ كوفيٌّ وهو التّضمين في الحروف، وقوله بعد: (**إلّا أن يُضمَّن...إلخ**) هذا مذهب بصريٌّ، وهو التّضمين في الأفعال، وذلك أنّه إذا وُجِد فعلٌ متعدٍّ بحرف من غير الحروف المعهودة لتعدِّي ذلك الفعل فالكوفيّون يضمّنون الحرف ويبقون الفعل على حاله، والبصريُّون يعكسون، والتّضمين هو: استعمال اللّفظ في معناه الأصلي مع إرادة معنى لفظ آخر.

قوله: (**ومقاصد النّحو أي: معظمه وجلّ مهمّاته**)، بل الّذي يعطيه اللّفظ كلّ مهماته، لكن لما استشعر قوله [رحمه الله] في آخر الكتاب: (**على جُلِّ المهمّات اشتمل**) إذ هو في إطلاقه هنا، وهو حسن منه رحمه الله، كذا قيل، على أنّ تفسير المقاصد بالمهمّات فيه تجوّز؛ إذ هو صادق في كل ما قصد، منها

(1) الأزهري، خالد، 2000، (12/1).

(2) ينظر: ابن غازي، محمد بن أحمد، 1999، (152/1).

كان أو من غيرها، والظّاهر أن يقال: أنّ جملة مقاصد نعت لألفيَّته كذلك، (**تقرب الأقصى... إلخ**) وهو قد طلب من الله هنا أن يعينه على قصيدة موصوفة بهذه الأوصاف، والدُّعاء بالشَّيء وطلبه لا يستلزم حصوله بلا منافاة بينهما، بل هنا طلب وفيما يأتي أخبر بالواقع، وبهذا التّقدير يندفع الإشكال الّذي يردونه في قوله (**تقرّب الأقصى... إلخ**) فاعلم ذلك، وفي بعض الحواشي: «يُحتمل أن يكون (**مقاصد**) اسم كتابٍ له، ولا يُعترض بتأنيث الخبر؛ لأنَّه أراد به الصّحيفة، أو يكون على حذف مضاف، أي: مسائل المقاصد، أو يكون راعى فيه أصله، لأنَّه جمع في الأصل». انتهى، وفي بعض الحواشي أيضا: يحتمل قوله (**مقاصد النَّحو**) أن يكون قصد به كتابه المسمّى بالمقاصد، واعتُرض بقوله (**محويّة**) بالتَّأنيث، وأجيب: بأنه أوَّلَ الكتاب بالصَّحيفة، أو بأنَّه من باب الاستخدام، وهو من البديع المعنويّ، وحقيقته: أن يُراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثم بضميره الآخر، أو يراد بآخر ضميريه أحدهما، ثمّ بالآخر الآخر، وكلام الشّيخ هنا من الأوّل؛ إذ المقاصد له معنيان: مسمّاه وهو الكتاب، وما نقل له عنه، وهو جمع مقصد وهو أحسن، قال الشّيخ: "ويكون من باب الاستخدام". أجاب الشّيخ ابن مرزوق، وقال بعضهم: وهذا المحمل من أصله يبعده قوله آخِرا (**أحصى من الكافية الخلاصة**)، وكان الشّيخ يقول: «لا يلزم من احتوائها على خلاصة الكافية أن تكون مختصرة منها، ولا يصرفك عن هذا المحمل ما قاله السّيوطيّ في آخر الكتاب من أنه بَحَث عن كتبه فلم يجد له كتابا ما يسمى بالمقاصد»، وقال: أنه وقف عليه ورآه، وقد قيل أن الإشارة إليه في قوله في اسم كتاب التَّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، كما أن الإشارة في قوله فيه أيضا تسهيل الفوائد لكتابه الجامع المبسوط هو المسمى بالفوائد، وأمَّا قوله في الخبر (**محوية**) بالتّأنيث فقد أوضحنا وجهه فاعلم ذلك، وقد أورد السّيوطي ما نقلناه عنه عند قوله آخرا (**وما بجمعه عنيت قد كمل**) فانظره فإنه طول في التَّعبير وسجل على من عمله في الكتاب وفوق كل ذي علم عليم والله يرضى على الجميع.

قوله: (**تقرّب الأقصى**) فاعل (**تقرّب**) ضمير الألفيَّة، وهي من المجاز العقلي؛ لأنّه مجاز في الإسناد، وهو كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾ [الأنفال: 2].

قوله: (**وتبسط البذل أي: تُوسِّع العطاء**) البسط والتّوسعة راجعان لكثرة ما فيها من الفوائد، وليس من بسط الكلام حتَّى يقال إنَّه ينافي الإيجاز، والإسناد في قوله (**تبسط**) كالإسناد في قوله (**تُقرِّب**).

قوله: (**والوعد المنجز الموفى بسرعة**) نحوه عبارة الشَّارح، قال: «توسع العطاء بما تمنحه لقرائها من الفوائد، واعدة بحصول مآربهم وناجزة بوفائها»[1]. ناجزة الوعد للتّراجم الّتي ترجم بها، ونجازه شروعه بإثر كلّ ترجمة في أحكامها، فقوله مثلا: (**الكلام وما يتألّف منه**) وعد، وقوله إثره: (**كلامنا لفظ ... إلخ**) تنجيز له، وكذا كلّ ترجمة مع ذكر أحكامها. قال معناه البسكريّ، قلتُ: وهذا قدر مشترك بين كلّ التّصانيف فلا يصلح وصفا للمدح، فالأولى أن يحمل على أنّه أشار إلى أنّه ليس بين وقت حفظها وحصول النّفع وغزارة العلم لقارئها إلّا وقت يسير؛ لأنّها لوجازة لفظها وتحرير عبارتها وتحقيق مبانيها تحصل لصاحبها التّبصّر في فنّها في زمن يسير ووقت قريب، وهذا ليس في غيرها.

قوله: (**وتقتضي رضى أي تطلب الرِّضى من قارئها... إلخ**) ابن غازي: كلام المكُّودي أظهر من قول أبي إسحاق، أي: تقتضي بألفيَّة ابن معط حالة كونها فائقة لها، وكأنّ "ألفيَّة" يتنازعه ثلاثة: رضى وسخط وفائقة. انتهى[2]، وأعمل فيه (**فائقة**) إذ لو أعمل فيه رضى لأتى بعن، ولو أعمل فيه سخط لأتى بعلى. قلت: ويصح أن يكون معنى تقتضي تعطي، من قولهم: هذا الكلام يقتضي كذا أي يعطيه، كأنَّه يقول: تعطي لقارئها غير مشوب بسخط، أي العلم الَّذي يستفيده منها لا يسخط عليه أحد من أئمة الفنّ؛ لكونها ليس فيها إلا الصّحيح المتبيَّن، لا كغيرها، مما عجز صوابه بحاله، ويرتبط حينئذ البيت بما قبله أكثر، وهو أيضا أنسب؛ إذ هو أفخر وأمدح، ويحتمل أن يكون (**تقتضي**) من قولهم اقتضى فلان دَيْنه إذا نقده وقبضه، فيكون قد طلب من الله أن يُعينه على قصيدةٍ، وصِفَتُها أنَّها تقبض وتأخذ من قارئها رضى وقبولا لها، لِما يجد فيها من التّحرير والتَّحصيل، والمعنى على ما قال المكُّودي: أنّها مع جلالة قدرها وارتفاع شأنها وفياقتها ألفيَّة ابن معطٍ تتواضع وتطلب من قارئها أن ينظرها بعين الرّضى، فإنّه لا يخلو جواد من كبوة، ولا صارم من هفوة، ومن صنّف فقد استهدف.

وقوله: (**ومصليّا حال**) أي: حال منتظرة لا مصاحبة، إذ زمان الحمد غير زمان الصّلاة.

(**الكلام وما يتألّف منه**) تنبيه (**ال**) في الكلام هي لتعريف النَّوع لا لتعريف الجنس والله أعلم، والفرق بينهما: أنّها تكون لتعريف النّوع فيما تلزمه (**ال**) لأجل فعله، فهي فيه لتعريف النّوع؛ لأنّ هذا الاسم يزول عنه بزوال فعله كـ﴿**السَّارِقُ والسَّارِقَةُ**﴾ [المائدة: 38] فأل لتعريف النَّوع فيه، وتكون لتعريف الجنس فيما تلزمه من أجل جنسه كالدِّرهم، والدّرهم لا يزول منه الاسم أبدا. بسكري.

---

(1) ابن النّاظم، بدر الدين، 2000، (ص4).

(2) ينظر: بن غازي، محمد بن أحمد، 1999، (155/1).

قوله: (**وهو على حذف المضاف**) يحتمل أن يراد بالمضاف الجنس، فيكون كما قدّره غيره: هذا باب شرح الكلام، فيكون تقديره معنويا، انظر ما فائدة الإضافة في قوله (**كلامنا**) مع قوله (**مقاصد النحو**)؟ لأنّه فهم منه أنَّ الكلام في النَّحو لا في اللُّغة، فإن قلت: من أين يخرج الكلام المفيد غير المقصود ككلام السَّكران؟ قلتُ: من قوله (**كاستقم**) فأشار به إلى الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ**﴾ [هود:112] وكلام الخالق سبحانه وتعالى مقصود قطعا، فليس بعبث، وقد أجيب بهذا الجواب واستحسنه الأصحاب والله تعالى أعلم بالصَّواب. بسكري.

قوله (**المراد أسماء وأفعال وحروف**) فيه إشارة إلى الجواب عن السُّؤال الوارد على ظاهر النَّظم من أنَّه لابد من اجتماع الثّلاث في كلِّ فرد من أفراد الكلم، وروح الجواب أنه إذا كان المراد أسماء...الخ اتَّضح أن المراد أن هذه الثَّلاثة هي المعادن الَّتي تصاغ منها أجزاء الكلم الثَّلاثة، ولا يتوهم متوهم حينئذ أنَّه لابد من اجتماع المعادن الثَّلاث، وإلا أدَّى إلى أنّ الكلام يتركَّب من تسع كلمات فأكثر تحقيقا لأقل مقتضى الجموع الثَّلاثة.

قوله (**وكلمة...إلخ**) المكُّودي في الكبير الأحسن لو تكلم على إطلاق الكلام على الكلمة؛ فإنَّه في الاصطلاح والكلام والعكس إنما هو في اللُّغة.

قوله: (**وتقديرا عمَّ جميع ما ذكر**) أي وغيره نحو: غلام زيد، فإنَّه باعتبار تركيبه ليس كلاما لعدم الفائدة، ولا كَلِما لعدم ثلاث كلمات، ولا كلمة لوجود التَّركيب، قيل: ويحتمل تقديره عمّ جميع الألفاظ ليشمل غلام زيد، ولا يحتاج على هذا إلى جعله أفعل التَّفضيل كما قاله الأزهري.[1]

قوله: (**وقد بسطت... الخ**) عبارته هنا بالماضي في قوله (**وقد بسطت**) تقتضي أنّ شرحه الكبير قُدِّم على هذا، وقال في باب الصفة المشبَّهة (**وأنا أبسطه**) [2] فيقتضي أنّه مؤخّر، وقد يوافق بأنّه يحتمل أن يكون ابتدأه قبل هذا ولم يكمله، ثم صنّف هذا ورجع إلى الأوّل.

قوله: (**وهو تنوين التّمكين**) كذا عبّر المرادي والمحاذي الأزهري، والأَوْلى التَّمكُّن مصدر تمكَّن صح منه، قلت: بيانه أنّك تقول مكّنت الكلمة فتمكّنت، فهو تنوين التّمكن، أي الدّال على تمكن اللفظ الّذي هو في باب الاسميّة، وأما التَّمكين فهو فعل الشَّخص المكن، وإنَّما قال أولا؛ لأنَّ قولهم تنوين

(1) الأزهري، خالد، 2000، (20/1).

(2) لفظه: (وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشَّرح الكبير إن شاء الله تعالى)، المكودي، (ص199)

التَّمكين لا يتعيّن أنّه خطأ؛ لأنَّ التّنوين ناشئ عن التَّمكين، والإضافة تقع بأدنى ملابسة، والنّاشئ عن النَّاشئ عن الشّيء ناشئ عن ذلك الشَّيء فافهم.

قوله: **(وهو الدّعاء بيا أو إحدى أخواتها)** يعني في الاصطلاح، وأمَّا في اللُّغة فقال الجوهري في النِّدا الصَّوت[1]، وكذا فسره المكُّودي في باب النِّداء، وأمَّا المراديّ فقال: «النّداء في اللّغة الدّعاء، وفي الاصطلاح الدُّعاء بحروف مخصوصة». [2]

قوله: **(وإحدى أخواتها)** [3] يريد بإحدى أخواتها ما كان جازما لفعل واحد، فلا يرد عليه قوله تعالى: ﴿**ولمَّا جَاءَ عِيسَى**﴾ [الزخرف: 63] ﴿**ولمَّا فَصَلَتِ العِيرُ**﴾ [يوسف: 94] ونحوه، لأنّها مخرجة بقولنا: جازما، وهذه ليست بجازمة، لأنَّها بمعنى حين، والجازمة هي النّافية، ولا يرد عليه أيضا ما يجزم فعلين لكونه يدخل على الماضي كان؛ لأنَّها مخرجة بقولنا جازما لفعل واحد، فكلامه صحيح.

قوله: **(فهو متأخر من تقديم)** قال بعضهم: هذا تنبيه لا فائدة فيه؛ لأنَّه لا يصحّ أن يتوهم أحد أنّ قوله **(كَيَشَم)** مثال للمضارع المقرون بلم؛ لأنَّه أتى بالمضارع مجرّدا عنها.

قوله: **(وماضي الأفعال)** أورد عليه فعل الإنشاء؛ كَبِعْتُ واشتريت، وكذا نعمت وليست، فإنَّها ليست أفعالا ماضية، وأجيب: بأنّ أصل وضعها الدَّلالة على المُضيّ وهذا عارض.

قوله: **(وإفهام الأمر)** ينبغي أن يُقرأ **(وإفهامَ)** بالنّصب مفعولا معه ليرفع ما يوهم قوله قبل: **(يمتاز بشيئين)** من أنّ كلّا من الشَّيئين يستقلّ بالتّمييز.

قوله: **(والأمر)** هو على حذف مضاف، أي كلمة الأمر أو لفظة الأمر، ولا يقال هنا الفعل، فيقال: وفعل الأمر، لأنَّه مناف لقوله بعد: **(هو اسم فعل)** فتأمّل. بسكري.

فإن قلتَ: أنّ هذا الكلام يقتضي أنَّ لام الأمر اسم في هذا المعنى لصدقه عليها بأنَّه كلمة مفيدة بنفسها فعلَ الأمر وضعا، وليست بقابلة للنّون أصلا، فهي مثل صه وحيَّهل في هذا المعنى، فدخلت لمقتضى هذا الكلام في حدّ الأسماء وهو غير صحيح.

---

(1) قال الجوهري: «النِداءُ: الصوت، وقد يضم مثل الدُعاءُ والرُغاءُ. وناداهُ مُناداةً ونداء، أي صاح به». الجوهري، أبو نصر، 1987، (2505/6).

(2) المرادي، ابن أمّ قاسم، 2008، (1051/2).

(3) يقصد أخوات (لم).

قلتُ: السّؤال وارد ولم أجد له الآن جوابا، إلّا إن صحّ جواب ابن النّاظم وأنّه عنى بالأمر الكلمة الدّالة على معنى فعل الأمر، واللّام إنّما يدلُّ على معنى الأمر خاصّة، وهذا التّفسير غير مسلم؛ إذ لا دليل يدل عليه من كلامه، وإنّما قوله: والأمر على حذف مضاف يضطرّ لتقديره؛ لأن حقيقة الأمر هو فعل الأمر، وفعل الأمر لا يصح نسبة لحاق النُّون إليه، فهو إذا على حذف كلمة أو لفظة أي كلمة الأمر أو لفظة الأمر، ولا يقال فعل الأمر؛ لأنَّه منافٍ لقوله بعد هو اسم فعل. انتهى من أبي إسحاق، وأجاب بعضهم بأنَّ المراد بهم فعل الأمر، واللّام إنّما أفهمت الأمر لا الفعل[1]، والله أعلم. المعرب والمبني)).

5. خاتمة:

وصلنا في ختام هذا البحث إلى مجموعة من النّتائج، يمكن تلخيصها في الآتي:

– كان لعلماء الجزائر إسهامٌ كبير في خدمة الدَّرس النَّحويّ من خلال الشُّروح والحواشي، كما أنّهم خدموا ألفيَّة ابن مالك وشروحها، وهذا ينّم عن أهميَّة علوم العربيّة وعظم شأنها عندهم.

– المخطوطُ الّذي بين أيدينَا ما يزال حبيس الرّفوف، وهو عبارة عن حاشية على شرح المكُّودي على ألفيَّة ابن مالك في النّحو والصّرف، إلّا أنّ صاحبها لم يكملها، وهذا لا يُنقص من قيمتها، فهي مليئة بالفوائد والنّقول والتّحريرات.

– صاحب المخطوط جزائريّ الأصل من تلمسان من بني عبد الواد، عاش ونشأ في تطوان ورحل إلى فاس طلبا للعلم، هو النّحوي العالم الزّاهد الإمام أبو الطّيب الحسن بن يوسف بن مهدي الزَّيّاتيّ (ت: 1023هـ).

– من خلال تحقيقنا لجزء من هذه الحاشية وجدناه ذا علم غزير وتحرير وتدقيق، نقل فيها عن جمع من العلماء منها ما هو مطبوع، ومنها ما يزال مخطوطًا إلى الآن.

– الحاشية ذات قيمة كبيرة؛ لكونها من أوائل الحواشي على شرح المكُّودي في بلاد المغرب، وأغلب ما كتب بعدها قد استفاد منها.

(1) ينظر: الشاطبي، أبو إسحاق، 2007، (68/1).

– وما يزيدها قيمة كونها تدلّنا على الوسط العلميّ واللُّغوي الّذي كان يعيشه أجدادنا على هذه الأراضي الطّيبة حرسها الله تعالى.

6. قائمة المراجع:

1-الأزهري، خالد، 2000، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1.

2-الإفراني، محمَّد الصغير، 2004، صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر، تحقيق عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثّقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1.

3-أندري، جوليان شارك، 1987، تاريخ إفريقيا الشّمالية، تعريب محمَّد مزالي والبشير بن سلامة، تونس.

4-باشا، إسماعيل، 1951، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، وكالة المعارف الجليلة، تركيا.

5-جلاط، مريم، 2015، المباحث الفاسية على شرح المكُّودي للألفيَّة لأبي الحسن علي البطّيويّ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة2، الجزائر.

6-الجوهري، أبو نصر، 1987، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

7-الحضيكي، أحمد، 2006، طبقات الحضيكي، تحقيق أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1.

8-خليفة، حاجي، 1941، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

9-الزركلي، خير الدّين، 2002، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15.

10- السّلمي، عبد الله بن عويقل، 1420هـ، المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التّأليف النّحوي، مجلة الأحمديّة، دبي، المجلد الرّابع، العدد 4.

11- سيد، عبد الله، 2012، فهرس مخطوطات جامعة الملك سعود 13 النحو، مراجعة إمام حنفي سيد عبد الله، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض.

12- السيرافي، أبو سعيد، 2008، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.

13- الشاطبي، أبو إسحاق، 2007، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1.

14- ضيف، بشير، 2007، مصادر الفقه المالكي أصولا وفروعا في المشرق والمغرب قديما وحديثا، دار ابن حزم، بيروت، ط1.

15- ابن غازي، محمَّد بن أحمد، 1999، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، تحقيق حسن عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد الرياض، ط1.

16- الفاسي، محمَّد العربي بن يوسف، 2008، مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن، تحقيق محمَّد حمزة الكتاني، منشورات رابطة أبي المحاسن ابن الجد 3، دار ابن حزم، بيروت.

17- الفهري، عبد الله بن محمَّد، 2008، الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر، تحقيق فاطمة نافع، مركز التراث الثقافي المغربي، المغرب، ط1.

18- القادري، محمَّد بن الطيب، 1977، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثّاني، تحقيق محمَّد حجي وأحمد التوفيق، دار المغرب للتّأليف، الرباط.

19- كنون، عبد الله، 1961، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط2.

20- المرادي، ابن أمّ قاسم، 2008، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت.

21- المقري، أحمد بن محمَّد، 1983، روضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، المطبعة الملكية، الرباط، ط2..

22- المكناسي، ابن القاضي، 1971، درّة الحجال في أسماء الرّجال، تحقيق محمَّد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط1.

23- المكُّودي، عبد الرحمن بن علي، 2005، شرح المكُّودي على الألفيَّة في علمي النحو والصرف، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان.

24- ابن هشام، عبد الملك، 1955، السيرة النبويّة، تحقيق مصطفى السّقا، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2.

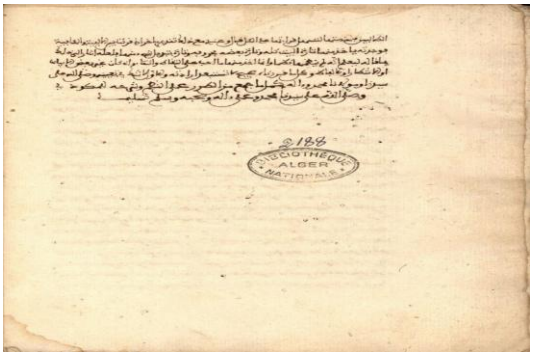
25- ابن النّاظم، بدر الدين، 2000، شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

7. ملاحق: صور من نسخ المخطوط

صورة الصّفحة الأولى من النّسخة الأولى:



صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة الأولى:



صورة الصّفحة الأولى من النّسخة الثّانية:



صورة الصّفحة الأخيرة من النّسخة الثّانية

